

20 أكتوبر 2019

خطاب مفتوح للسلطات الإماراتية

من أجل إطلاق سراح المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور في عيد ميلاده الخمسين

سمو الأمير الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا عن عدة مشاريع لتعزيز التعددية والتسامح في الداخل والخارج. وتم إعلان 2019 "عام للتسامح". وفي 2020، تستضيف دبي معرض التجارة العالمي "إكسبو 2020 دبي"، تحت عنوان "تواصل العقول، وصنع المستقبل".

ونحن الموقعون أدناه إذ نرحب بهذه التطورات والالتزامات العامة بالتسامح والانفتاح التي عبر عنها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس حاكم دبي عند [اختيار دبي لاستضافة هذا المعرض في 2013](#) قائلاً: "نحن نجدد وعدنا بأن ندهش العالم في عام 2020"، ندعو حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى إطلاق سراح المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور، الذي نعتقد أن حياته قد تكون في خطر بعد تعرضه للضرب وإضرابه عن الطعام للاحتجاج على ظروف السجن المزرية واللاإنسانية، فورًا ودون قيد أو شرط. وقد أدانتها السلطات وسجنته فقط بسبب عمله السلمي في مجال حقوق الإنسان، وممارسة حقه في حرية التعبير، المكفول دستوريًا.

قبل سجنه، كان منصور- والذي تعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي- يُعرف باسم "آخر مدافع عن حقوق الإنسان تُرك في الإمارات" وذلك بسبب عمله المتواصل لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وكان استعداداً للتحدث علنًا دفاعًا عن حقوق الإنسان على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقابلاته مع وسائل الإعلام الدولية، بمثابة قدوة لنا جميعًا. منصور أيضًا مهندس وشاعر وأب لأربعة أطفال، وعضو المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان، وهيومن رايتس ووتش، والحاصل على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2015.

في 20 مارس/ آذار 2017، أُلقت السلطات الإماراتية القبض على منصور من منزله، واخفته قسرًا لأكثر من ستة أشهر، دون أن تتاح له فرصة الاتصال بمحام، مع اتصال متقطع بأفراد عائلته، ثم احتجزته السلطات في الحبس الانفرادي لفترات طويلة.

وبعد وقت قصير من اعتقاله، [حُثَّ خبراء حقوقيون في الأمم المتحدة الحكومة الإماراتية على إطلاق سراحه فوراً](#) ووصفوا اعتقاله بأنه "هجوم مباشر على العمل المشروع الذي يمارسه المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات". وأعربوا عن قلقهم من أن اعتقاله "قد يشكل عملاً انتقاميًا نتيجة تعاونه مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والآراء التي عبّر عنها في وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك موقع تويتر".

وبعد مرور عام، في 29 مايو/ أيار 2018، أدانت المحكمة منصور بتهم غامضة من بينها "الإساءة إلى هيبة ومكانة الدولة ورموزها بما في ذلك قادتها، ونشر معلومات مغلوبة لإلحاق الضرر بسمعة الإمارات في الخارج وتصوير الإمارات العربية المتحدة على أنها أرض بلا قانون". وصدر الحكم بحقه بالحبس 10 سنوات وغرامة قدرها مليون درهم إماراتي (272 ألف دولار أمريكي)، وثلاث سنوات تحت المراقبة بعد انقضاء عقوبة الحبس، بالإضافة إلى مصادرة أجهزته الإلكترونية. وفي 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018، أيدت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا إدانته والحكم الصادر بحقه.

انتقدت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الإمارات ضد منصور بشكل واسع. ففي 4 أكتوبر/تشرين الأول 2018، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا يدين ما يتعرض له منصور من مضايقات واضطهاد واحتجاز، ودعا لإطلاق سراحه. وفي مايو/أيار 2019، بعد أن أنهى إضرابه عن الطعام لمدة شهر احتجاجًا على إدانته الظالمة، وظروف احتجازه في سجن الصدر، ذكرت مجموعة من المقررين الخاصين بالأمم المتحدة أن ظروف احتجازه "انتهكت المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وعرضته لمخاطر قد تتسبب في إلحاق ضرر لا رجعة فيه بصحته. وفي سبتمبر/أيلول 2019، تعرّض أحمد منصور للضرب المبرح بسبب مواصلة احتجاجاته وأضرب مجددًا عن الطعام. ومع ذلك لا يزال منصور محتجزًا في زنزانه عزل دون مياه جارية أو فراش ولا يُسمح له بمغادرة زنزانه إلا للزيارات العائلية.

في سبتمبر/أيلول 2019، أشار التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة، حول الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع آليات الأمم المتحدة، إلى قضية منصور. وكانت هذه هي المرة الرابعة التي يندد فيها الأمين العام بالأعمال الانتقامية ضد أحمد منصور، إذ سبق وعبر عن قلقه لهذا الشأن في الأعوام 2014 و2017 و2018.

إنها لمأساة ووصمة عار في جبين دولة الإمارات العربية المتحدة، أن يبلغ أحمد منصور سن الخمسين يوم الثلاثاء الموافق 22 أكتوبر/تشرين الأول من "سنة التسامح"، وحده في زنزانه في مثل هذه الظروف المزرية، لمجرد ممارسته حقه الأساسي في حرية التعبير، والتحدث علنًا ضد انتهاكات حقوق الإنسان.

يعتبر سجن منصور جزءًا من نمط أكبر ومتزايد من حملة القمع في الإمارات العربية المتحدة. فمنذ عام 2011، شرعت السلطات في حملة غير مسبوقة من القمع ضد حرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها في البلاد، مما قلص من مساحة المعارضة السلمية إلى حد كاد يهيمها. فقد اعتقلت السلطات واحتجزت وحاكمت الناشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من منتقدي الحكومة، بما في ذلك المحامين والقضاة والأكاديميين البارزين، بتهم فضفاضة وشاملة تتعلق بالأمن القومي، أو جرائم الإنترنت، وبإجراءات لم تراعى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

لقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أنها نصيرة التسامح في الشرق الأوسط والعالم. وبموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فالإمارات مُلزّمة بحماية حقوق مواطنيها وسكانها. ولهذا، ندعو حكومة الإمارات إلى التمسك بهذه المبادئ والإفراج عن أحمد منصور دون مزيد من التأخير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الموقعون:

Access Now

Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain (ADHRB)

Amnesty International

Arabic Network for Human Rights Information (ANHRI)

ARTICLE 19

Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS)

CIVICUS

English PEN

Frontline Defenders

Gulf Centre for Human Rights (GCHR)

Human Rights First

Human Rights Watch

IFEX

Innovation for Change - Middle East and North Africa

International Commission of Jurists (ICJ)

International Federation for Human Rights (FIDH), under the Observatory for the Protection of Human Rights Defenders

International Service for Human Rights (ISHR)

MENA Rights Group

PEN America

PEN Canada

PEN International

Scholars at Risk

Syrian Center for Media and Freedom of Expression (SCM)

Vigilance for Democracy and the Civic State

World Organisation Against Torture (OMCT), under the Observatory for the Protection of Human Rights Defenders